مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - المجلد ١٢(العدد ١) ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م

اثر سياسة الدولة المملوكية في شيوع التصوف

الدكتور علي حيدر
مدرس في كلية
الآداب والعلوم الانسانية
جامعة تشرين

وفيق سليطين
طالب الدراسات العليا في كلية
الآداب والعلوم الانسانية
جامعة تشرين

تتناول هذه المقالة سياسة الدولة المملوكية ،في جانبيها : العسكري والديني، وتحاول أن تجلو أثرها في شيوع التصوف وازدهاره .

ففي الوقت الذي حاصر فيه المماليك التصوف الفلسفي وضيقوا عليه الخناق ، اتجهوا الى رعاية الطرق الصوفية المتقيدة بحدود الشريعة الاسلامية ،وعملوا على مدّها بأسباب النمو والبقاء ،وذلك كي يتسنى للدولة أن تكتسب من خلال ذلك طابعا شرعيا ،تظهر معه بوصفها حامية الدين .

ثم ان عملهم على افقار مجموع الشعب ،عن طريق السيطرة على ثروات البلاد ، أسهم في دفع الناس الى البحث عن مخرج ،فكان الاقبال على التصوف أحد أهم سبل الخلاص وتجاوز المحنة .

آ - الطبيعة العسكرية للنظام المملوكي :

نشأ المماليك نشأة عسكرية ،وتدربوا على فنون القتال والفروسية منذ أن كانوا يجتلبون لخدمة السلاطين وللانتظام في صفوف الجندية ،وكان النزاع بين أفراد الأسرة الأيوبية ،بعد صلاح الدين ،قد أسهم في استدعائهم والاعتماد عليهم، اذ حاول كلٌّ من الملوك الأيوبيين أن يشكل لنفسه حامية منهم . وشيئا فشيئا ترسخ لديهم هذا الطابع ،حتى غدوا قوة عظمى، أتيح لها أن ترث الأسرة الأيوبية في الحكم والسلطنة . فكانت القوة سبيلهم لبسط سلطانهم وللحفاظ على كيانهم ، حتى انها غدت أساس الحكم المملوكي وقانونه الأعلى(١) ،وكان لابد لكل من يطمح الى اعتلاء العرش من الركون اليها، ومن هنا سادت عهودَ سيطرتهم الدسائسُ والاضطراباتُ والفتنُ .

لقد تابع المماليك سُنَّةَ مَنْ قبلهم في منح الاقطاعات ،فأقاموا نظامهم على الاقطاع الحربي ،وعملوا على توزيع الاقطاعات على الرتب الرفيعة في السلك العسكري مقابل الخدمة .

قال المقريزي: ((وأما منذ كانت أيام السلطان صلاح الدين ،يوسف بن أيوب ،الى يومنا هذا ،فان أراضي مصر كلها صارت تقطع للسلطان وأمرائه وأجناده))(٢).

لكنهم - في الوقت ذاته - ألفوا ماكان سائدا من وراثة الاقطاعات فكانت تعود الى السلطان ،بعد موت أصحابها،وكان له أيضا، أن يستردها منهم في حال غضبه عليهم ،ثم يقوم هو بمنحها لمن يريد.

على هذا النحو ،تم ربط المقطعين بالمركز مباشرة . وهذا الاجراء لايخرج عن كونه سياسة مرسومة ،تهيّء للسلطان أن يتصرف بها ومن خلالها ،بما يسهم في تثبيت سلطته واقرارها ،ذلك أن الحكم المملوكي كان يسن قوانينه ويقيم ممارساته ، انطلاقا مما تقتضيه مصلحة الجهاز العسكري المتسلط ، الأمر الذي قاد الى مزيد من الانحطاط والتدهور في الحياة

(١)- الأدب في العصر المملوكي ،زغلول سلام ١/١٧ .

(٢) - الخطط ،١ /٩٧ ،

عامة .

فلم يكن المماليك يهتمون باقطاعاتهم، ولم يكن يعنيهم من أمرها ، إلّامقدار ماتدرّه عليهم من ارزاق . وبسبب انصرافهم عنها الى شؤون الجيش ،وشعورهم بانتقاص ملكيتهم لها،بعد الغاء طابع الوراثة الاقطاعية ،أوكلوا أمرها الى السكان الأصليين للبلاد ،واستخدموهم للعمل فيها،فجعلوا منهم أرقاء لهم الى أقنان في مزارعهم . فالفلاح المقيم في ناحية ما،يصير عبدا قنّاً لمن أقطع تلك الناحية، لايباع ولايعتق ،بل يبقى قنّاً هو ومن ولد له (١).

لقد شعر هؤلاء الأقنان أن عملهم ماكان ليكسبهم الامزيدا من العبودية، فانعكس ذلك على انتاجهم،وجرّه الى الضعف والتردي، ((فقلت مجابي البلاد ومتحصلها ،لقلة مايزرع بها)) (٢).

وكانت أمور الزراعة مرتبطة بوضع النيل، فاذا فاض وجاوز الحد ،أتلف المزروعات وأغرق الأراضي ،واذا انخفض مستواه،تعذر ري الأراضي والحياض(٣). وعلى الرغم من ذلك،فان المماليك لم يهتموا بوسائل الري ،ولم يوظفوا أموالهم في تنمية الزراعة ،حتى ان الجسور البلدية ،التي كان من واجب المقطعين انشاؤها ،أهملت وتُركت عمارتها (٤)،واقتصر عمل المماليك على فرض المغارم وجباية الأموال ومصادرة المحاصيل وتناول أهل الزراعة والحرث بكثير من الظلم والتعسف .

هذا الوضع الذي وقفنا عليه ،كان لابد أن يترك آثاره على سائر الفعاليات الاقتصادية ،فالصناعة التي لها نصيبها من الازدهار في العهد المملوكي(٥)،بدأت تتأثر بضعف عائدات الاقطاع الزراعي وبحالة عدم الاستقرار التي نتجت عن تسابق المماليك،وصراعهم الدموي للوصول الى العرش ،ولامتلاك الاقطاعات الواسعة . وكان ماقام به المماليك ،من جباية وضرائب واحتكارات ،قد نمّىٰ قوتهم المالية، فتمكنوا من السيطرة على الاقتصاد العام (٦) ذلك أن ((النظام الضريبي العيني الذي كان سائدا في العصر المملوكي ،شكل عاملا هاما في دفع عجلة الانحطاط الصناعي ، فالمماليك غالبا ما حصلوا على الجزية والخراج أموالا عينية ،..ناهيك عن المصادرات المتكررة التي اعتمدها الحكام وسيلة لزيادة دخلهم)) (٧).

وتحت تأثير الضرائب الفاحشة والغرامات المتكررة ،التي كانت تفرض على أرباب الصناعات،أخذت الصناعة بالضعف ،وبدأ الشلل يغزو القطاع الصناعي بسبب تسلط المماليك عليه وامتصاصهم لخيراته ،بعد أن تحولت أنظارهم عن الزراعة التي أصابها العجز، فقصرت عن الوفاء باحتياجاتهم المتزايدة .

لقد أصبح أمراء المماليك هم أصحاب الأسواق والخانات والمخازن،ولم تكن

---

(١)- الخطط ،١ / ١٥٧ .

(٢)- اغاثة الأمة بكشف الغمة ،ص ٤٢ .

(٣)- الدولة المملوكية ،ص ١٣٢ .

(٤) - صبح الأعشى ،٣ / ٤٤٥ .

(٥)- للوقوف على مظاهر النشاط الصناعي في العصر،راجع الدولة المملوكية ص١٥٦ومدن الشام في العصر المملوكي ص ٤٥ .

(٦) -أشار ابن خلدون الى اتساع طرق الجباية وتنوعها في الدولة المملوكية ،وتحدث عن سيطرة الحكام المماليك على الأسواق،وعن احتكارهم للبضائع ومقاسمتهم العمال والجباة ماحصلوا عليه من أموال،وبين أثر ذلك كله في تدهور الحياة الاقتصادية عامة . انظر المقدمة : ٢٤٥ ، ٢٨١.

(٧) - الدولة المملوكية : ص ١٧٦ .

سيطرتهم على وسائل الانتاج ،في هذا الحقل أيضا، إلاّبهدف زيادة أرباحهم، ومراكمة ثروتهم التي لم تكن تستثمر في تنمية الاقتصاد وخدمة المصلحة العامة ،بل كانت تنفق على ملذاتهم وعلى أمرائهم وجلبانهم ،وهكذا قاموا بنقل الحرف والتجارات المربحة الى أسواقهم ،وعملوا على احتكارها لضمان العائدات المالية العالية (١)، أضف الى ذلك أن الطبيعة العسكرية لدولة المماليك ،التي تقوم على تهيئة الأجناد والمحاربين لتوسيع جهازها العسكري ،رسخت نظرة الازدراء الى المنتجين الحرفيين،وأرهقتهم ماليا لصالح الطبقة العسكرية المسيطرة (٢).

واذا كانت التجارة ،هي القطاع الاقتصادي الذي بقي مزدهرا في عهد المماليك،فانها قد تأثرت،في أواسط القرن الثالث عشر، بعداء المماليك السياسي مع الغرب ،وبظهور المغول الذين شجعوا التجارة البرية عن طريق بلاد فارس وأرمينياوموانىء المتوسط،حتى إن طريق التوابل لم تعد الى مصر وسورية ، إلاّفي حوالي منتصف القرن الرابع عشر (٣).

مع ذلك ،فان التجارة المملوكية لم تتوقف حركتها مع الغرب،على الرغم من التحظيرات البابوية وأعمال القرصنة ،فقد شجع المماليك التجارة الخارجية ،نظرا لما تدره من عائدات جمة على الخزينة ،وكان لجماعة التجار الشرقيين الذين عرفوا بالكارمية الفضل في ازدهار المؤسسات التجارية ،ذلك أن رحلاتهم التجارية الواسعة ،مكنتهم من السيطرة على تجارة السلع المشرقية،وفي مقدمتها تجارةالتوابل.

وكانت مدينة (قوص) مركزا لنشاطهم التجاري ،فكانوا يصلون اليها ببضائعهم ، ثم يتجهون منها،عبر النيل،الى الفسطاط(١). وهذا النشاط التجاريالواسع،حقق لهم ثراء بالغا،جعل المماليك يولونهم مزيدا من العناية والتشجيع ،فكانت تجارة الكارمية عماد التجارة المملوكية ،خلال القرن الرابع عشر،فقد أمنت السلع التي كان يطلبها التجار الأوروبيون ،وأمدت سلاطين المماليك برصيد ضخم من الأموال(٢).

على الرغم من ازدهار التجارة الدولية، ووفرة أرباحها،فانها لم تحدث الأثر الهام والفعال على مستوى الحياة العامة، ذلك أن عائداتها كانت وقفا علىأمراء المماليك ،الذين بذلوها على بذخهموترفهم، لذلك لم يكن يلاحظ لها أية مؤشرات عميقة،بالنسبة الى حياة المجتمعواقتصاده وتنظيماته (٣).

من ناحية أخرى ،فان هذا الوضع التجاري ،لم يبق على ماهوعليه ،فقد أخذ بالتقهقر متأثرا بفساد النظام العسكري المملوكي،الذي اتجه القائمون عليه الى السيطرة على التجارة ونهب خيراتها، عن طريق احتكار السلع لحسابهم الخاص، ومثال ذلك، احتكارهم لسلع الشرق الأقصى والحاقهم الضرر بتجار الكارمية (٤) وابتزازهم ماليا،عن طريق المصادرات أو القروض المالية الضخمة ،التي قد تكون ذات طابع قسري ،ومثالها الاستيلاء على بضائع تجار الكارم الذي حصل عام سبعة وثلاثين وسبعمئة (٧٣٧)هـ تحت ذريعة القرض(٥).

---

(١)- انظرمدن الشامفي العصرالمملوكيص١٠٧

(٢)- انظر الدولة المملوكية ص١٧٧ .

(٣)- مقدمة في التاريخ الاقتصادي،ص١١٠.

(١)- صبح الأعشى ، ٤٦٤/٣ .

(٢)- انظرالدولة المملوكية ،ص٢١٦ .

(٣)- انظر مدنالشامفي العصرالمملوكي،ص٦٢ .

(٤)- انظرالدولة المملوكية ،ص٢٢ .

(٥)- انظر مدن الشام ،ص١٩٣ .

ان سيطرة المماليك على المقومات الاقتصادية وتصرفهم بها، لدعم ثرواتهم الخاصة، يفسر لنا ما أصابوه من ثراء فاحش على حساب مجموع الشعب، الذي أسرفوا في ظلمه وافقاره، ومن الامثلة على الثروات الطائلة التي جمعها أمراؤهم ماكان للأمير سيف الدين بكتمر الساقي الذي توفي سنة ثلاث وثلاثين وسبعمئة (٧٣٣)هـ، وخلف من الأموال والقماش والأمتعة والأصناف مايستجي العاقل من ذكره، على حد تعبير المقريزي[١]. ومثله أيضا، ماكان للأمير تنكز، الذي تولى نيابة السلطنة في دمشق، في عصر الناصر محمد، وخلف مالايسمع بمثله من الذهب والفضة واللؤلؤ والياقوت، وكان له من الأملاك والضياع، بمصر والشام، ماقدر بمئتي ألف دينار. هذا، فضلا عما كان له من الخيول والجمال والغلال والمماليك والعبيد والجواري[٢].

الى جانب ذلك، فقد كانت سياسة المماليك العسكرية تتجه - دائما - الى تعزيز قوتها الحربية، على حساب قوت الشعب، الذي أثقلت كاهله بالمكوس والضرائب. ومثال ذلك، ما أحدثه الملك المظفر سيف الدين قطز، استعدادا لقتال التتر، من تصقيع الأملاك وتقويمها وزكاتها ومصادرة ثلث التركات الأهلية، وأخذ دينار عن كل انسان[٣]. وكانت النتيجة الطبيعية لهذا كله، تتالي المجاعات، وشعور الناس بالفاقة، وغلاء الأسعار، وانتشار القحط والأوبئة، فقد ذكر السيوطي أن غلاء شديدا وقع بأرض مصر سنة خمس وتسعين وستمئة (٦٩٥)هـ، حتى اضطر الناس الى أكل الجيف[١].

هذا الانحدار الذي أصاب الحياة خلق لدى بعضهم الاخر شعورا بالعبث والضياع، فحاول كل من الفريقين أن يتلمس لنفسه مخرجا متوهما، تجلى بالسكر والمجون عند أحدهما، وبالتوقع والانقطاع عن الحياة والزهد في متاعها، أملا في نعيم الآخرة عند الفريق الآخر.

ب - الطبيعة الدينية :

كانت الدولة المملوكية قد فصلت أحكامها على نمطين، فجعلت حكما للشريعة وحكما للسياسة. الأول من هذين الحكمين استلزمته تطلعات المماليك الى اضفاء طابع الشرعية الدينية على حكمهم، أما الثاني فقد افترضته ضرورة استمرار السيادة المملوكية، كي يتسنى لها بموجبه أن تقضي على خصومها في الداخل، وأن تقمع كل محاولة تهدف الى التشكيك بهم والتأليب عليهم. قال المقريزي: ((اعلم أن الناس في زمننا، بل ومنذ عهد الدولة التركية بديار مصر والشام يرون أن الاحكام على قسمين: حكم للشريعة، وحكم للسياسة))[٢].

لقد وجد المماليك في الدين سندا شرعيا لهم، فاهتموا به، وحافظوا على مظاهره، فأكثروا من بناء المساجد ودور

---

(١) - الخطط، ٢ / ٤٢٤.

(٢) - انظر بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج ١ ق ١ ص ٤٧٨.

(٣) - انظر الخطط، ١ / ١٠٥.

(١) - المصدر السابق، ٢ / ٢١٠.

(٢) - الخطط، ٢ / ٢٢٠.

والسياسة في العصر المملوكي كانت تقوم على شرائع وقوانين وضعية مستمدة من كتاب (الياسة) الذي أودع فيه جنكيزخان قوانينه الدموية. ولكننا هنا آثرنا الانقف بمفهومها عند هذا الحد، لأن تعامل المماليك مع الشرع ماكان ليخرج عن كونه سياسة في تدبير ملكهم وتقوية سلطتهم.

الحديث ،وأظهروا حرصا على اقامة حدوده وتطبيقها. وبهذا ،فقد تابعوا خطوات الملك العادل نورالدين محمود بن زنكي والأمراء الأيوبيين من بعده ،في رعاية مدارس الفقه وتشجيعها (١). ومن هذا الباب كان بيبرس قد خدم السلطنة المملوكية خدمة جلّى ،عندما أقام الخلافة العباسية في القاهرة سنة (٦٥٩)هـ ستمئة وتسع وخمسين، ذلك أن السلاطين المماليك اكتسبوا الشرعية الدينية باقرار سلطتهم من الخليفة ،كما رأوا أن تثبيت الخلافة العباسية ،يفيدهم في الحد من سعي الشيعة الى استعادة الخلافة الفاطمية ،ويضفي على حكمهم صفة رسمية ، باعتبارهم موكلين برعاية دولة الخلافة والحفاظ عليها (٢).

ان ماتظاهر به المماليك من خدمة الدين والحرص عليه ،لم يكن ،اذاً، أكثر من تدبير قاموا به لينفذوا من خلاله الى هدفهم الأهم المتمثل في تعزيز أسباب وجودهم وسيطرتهم . وينكشف لنا هذا البعد ، اذا عرفنا أن الموقف الديني يصدر عن معرفة جاهزة ومكتملة ،ليس بمقدور الانسان أن يتجاوزها ،لأنها صادرة عن مشيئة الهية ،وليس لحركة البشر ونشاطهم الحي في الواقع الموضوعي أي دور في انتاجها أوتغييرها ،واذا تقرر ذلك،فان جلّ مايمكن أن يفعله الانسان،هو أن يستعيد هذه المعرفة، ويتمثلها، ويقيس عليها . فعندما تكف المعرفة عن كونها وليدة التجربة ،أو عندما ينتفي دور التجربة في انضاج المعرفة واغنائها ،يتحول الواقع الى وجود شبحي ،لايستطيع أن يتنفس إلّامن خلال الماضي الذي يحكمه ،ويبقيه مشدودا اليه ومختزلا فيه . وترويج هذا الفهم ، يعني فيما يعنيه ، اقصاء الناس عن واقعهم وابعادهم عن التفكير في شؤون حياتهم ،ليبقوا في اطار الماضي،يعيشون فيه ويتحركون . وعندئذ يسهل على السلطة قيادهم ،ويتاح لها أن تستقل بتصريف الأمور ،على النحو الذي يخدم مصالحها بيسر واطمئنان .

ولا يخفى أن هذا الفكر الماضوي ، القائم على أبعاد سحرية ،((يتطابق مع السياسة من حيث ان السياسة خلافة ،أي أنها استعادة كاملة لأصلها الأول . ومثل هذا الفكر،إذاً ،يدعم النظام الذي يقوم على هذه الممارسة ،ويدعم أسسه الاقتصادية والاجتماعية)) (١).

فعناية المماليك بالدين وتأكيد سلطته ، كانت ترمي الى تأكيد سلطة الدولة من خلاله . فالسلطان يحكم بمباركة من الخليفة ،وعلى هذا يترتب أن الدولة تمثل ارادة الدين . ولما كان الدين هو الصيغة المثلى،التي يمتح الناس منها،ويتمثلون لأحكامها،فقد بات من الواجب أن يمتثلوا- أيضا- للنظام الحاكم المدعوم بالمؤسسة الدينية والقائم بارادتها،وعليه تغدو الدولة هي ((الدين ،وقد تحوّل الى تنظيم واقعي للعالم)) (٢).

لقد عمل المماليك على دمج المؤسسة الدينية بجهاز الدولة ،فتم ربط رجال الدين وممثليه بالسلطة المملوكية ،التي رعت مصالحهم ،وأجرت عليهم الأرزاق الموقوفة على المدارس والمساجد وبيوت الصوفية ،فاعتمد هؤلاء ماليا وعسكريا على النظام المملوكي ،في توسيع النشاط الديني وحمايته ،وتحولوا الى دعاة لهذا

---

(١)- المصدر السابق،٢ / ٢٦٣ .

(٢)- انظر تاريخ المماليك البحرية ،ص ١٠٩

(١)- الثابت والمتحول،الكتاب الثاني(تأصيل الأصول) ص ٢٨ .

(٢)- المرجع السابق،ص ٢٩ .

النظام ،يبررون اجراءاته ،ويسوقون أحكامه، وينفذون رغباته ،حتى ان الخليفة الذي خصه المماليك بالسلطة الدينية ،لم يكن يملك من الأمر شيئا ،بل انه لم يكن أكثر من أداة في أيديهم ،يستخدمونها كيف يشاؤون . وهذا ماوضحه لنا القلقشندي في حديثه عن علاقة الخلافة العباسية في القاهرة بسلطنة المماليك،قال: ((والذي استقر عليه حال الخلفاء بالديار المصرية أن الخليفة يفوض الأمور العامة الى السلطان ،ويكتب له عنه عهد بالسلطنة ، ويدعى له قبل السلطان على المنابر، إلا في محلى السلطان خاصة في جامع مملاة بقلعة الجبل المحروسة ،ويستبد السلطان بما عدا ذلك : من الولاية والعزل ،وإقطاع الاقطاعات حتى للخليفة نفسه ،ويستأثر بالكتابة في جميع ذلك [1].

مما تقدم ،يظهر لنا أن اهتمام المماليك برجال الدين ،لم يكن الا ابتغاء توكيد هيمنتهم ،فهم يتخذون من ذلك وسيلة لكسب ولاء الشعب الذي يسيطر عليه رجال الدين،ويحظون بولائه وتأييده .ومن هذا الباب فسر السبكي المكانة الرفيعة للشيخ عز الدين بن عبد السلام ،فذكر أن الظاهر بيبرس قال :((لو أن هذا الشيخ كان يقول للناس اخرجوا عليه لانتزع الملك مني)) [1].

وبالنتيجة فقد تعزز الجانب الديني وتوسعت دائرته ،وقوي نفوذه ،واشتد عود النشاط الصافي المواكب لتعاليمه ،ولاقى من العناية والتشجيع ماجعل الاقبال عليه يتزايد باستمرار. لذلك فاننا لانستغرب سيطرة بعض شيوخه على الحكام المماليك أنفسهم ،ومثال ذلك ماوصلت اليه منزلة الشيخ خضر [2] عند الملك الظاهر [3] ،وما بلغه الشيخ نصر المنبجي [4] من مكانة عند بيبرس الجاشنكير [5].

---

(١)- صبح الأعشى ، ٣/٢٧٥ .

(١)- طبقات الشافعية الكبرى ٨/٢١٥ .

(٢)- الشيخ خضر بن أبي بكر بن موسى المهراني العدوي، شيخ الملك الظاهر، كان له حال كاهني، أخبر الظاهر بسلطنته قبل وقوعها، ولهذا كان يعظمه ويطلعه على غوامض أسراره توفي سنة ٦٧٦هـ انظر ترجمته :فوات الوفيات ١/٤١٤، البداية والنهاية ١٣/٢٧٨ .

(٣)- انظر النجوم الزاهرة ،٧/ ١٦٣ .

(٤)- هو نصر بن سليمان، أبو الفتح المنبجي، كان للأمير ركن الدين بيبرس الجالشنكير اعتقاد فيه ،فلما ولي سلطنة مصر أجل قدره وأكرم محله ،وقد كانت بينه وبين ابن تيمية عداوة كبيرة ، انظر الخطط ٢/٣٤٣ .

(٥)- انظر الدرر الكامنة ،١/٢٧٧ .

This essay deals with the policy of the Mamluki government in two sides the military and religious ones. It tries also to explains its influence on the circulation and property of the Sophism.

By the time that the Mamlukies seized and banned the political Sophism, they helped and confirmed other kinds of Sophism which are very restricted to Islamic law, and tried hard to make them grow and flourish in order to gain, through that, a legal nature and so the government looks as the protector of religion.

In addition to that they tried to make the common people poor and helpless by seizing the wealths of the country. Therefore and as a result the common people looked for a relief or a way out and went directly to Sophism being one of the most important ways of getting out, relief and going beyond the crisis.

المـــراجـــع

١ـ الأدب في العصر المملوكي، د. محمـــد زغلول سلام. دار المعارف مصر ط١ ١٩٧١م.

٢ـ اغاثة الأمة بكشف الغمة، أحمد بن علي المقريزي، دار ابن الوليد ودار الجماهير الشعبية. دمشق ط١ ١٩٥٦م.

٣ـ بدائع الزهور في وقائع الدهور، ابـــن اياس. تحقيق محمد مصطفى، الهيئـــة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ط٢ ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م. "ص ق١".

٤ـ البداية والنهية، ابن كثير، مكتبـــة المعارف بيروت ومكتبة النصر، الريـــاض ط١ ١٩٦٦م "حـ١٣"

٥ـ تاريخ المماليك البحرية، د. علي ابراهيم حسن، مكتبة النهضة المصرية ـ القاهـــرة ط٢ ١٩٤٨م.

٦ـ الثابت والمتحول، أدونيس، دار العـــودة ـ بيروت. ط٢ ١٩٧٩م "حـ٢"

٧ـ حسن المحاضرة، جلال الدين السيوطـــي، مطبعة ادارة الوطن، مصر. ط١ ١٢٩٩هـ "حـ٢"

٨ـ الدرر الكامنة، ابن حجر العسقلانـــي، مطبعة دائرة المعارف العثمانيـــة بحيد آباد، ط٢ ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م "حـ١"

٩ـ الدولة المملوكية، د. انطوان خليل ضومط، دار الحداثة ـ بيروت ط١ ١٩٨٠م.

١٠ـ صبح الاعشى، أبو العباس القلقسندي، وزارة الثقافة والارشاد القومي، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية "حـ٣".

١١ـ طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلـــو، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركه، ط١ ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م. "حـ٨".

١٢ـ فوات الوفيات، ابن شاكر الكتبي، تحقيـــق د. احسان عباس. دار صادر ـ بيروت ط١ ١٩٧٣.

١٣ـ المقدمة، ابن خلدون، دار القلم ـ بيروت. ط٥ ١٩٨٤.

١٤ـ مقدمة في التاريخ الاقتصادي، عبد العزيـــز الدوري، دار الطليعة بيروت ط١ ١٩٦٩م.

١٥ـ المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثـــار، المقريزي، دار صادر بيروت، دون تاريخ "حـ١، حـ٢".